

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



جامعة محمد الحميد بن باديس



كلية العلوم الاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

تخصص: صحافة علمية

الموسومة بـ:

الموقع الإستراتيجي للموانئ و تأثيره على الصيد البحري
(ميناء مستغانم نموذجا)

تحت إشراف الأستاذة:

- محمدي نادية

إعداد الطلبة:

- درار نورة

- بوتريبات عائشة

السنة الجامعية

2014 - 2013

4.1. الصيد البحري في مدينة مستغانم :

. يحتوي الساحل المستغانمي على ثروة سمكية معتبرة من حيث الكم و الجودة بإنتاج سنوي يفوق 3000 طن سنويا، إذ يعتبر ميناء مستغانم الممول الرئيسي في إنتاج هذه الثروة حيث خصص هذا الميناء

قسم خاص للصيد البحري، إذ يترع هذا القسم على مساحة 430 مم مربع ن بطاقة إستيعاب تصل إلى 1.800.000 طن ، و في محاولتنا للتعريف أكثر على هذا القطاع تقربنا من مدير مؤسسة تسيير ميناء الصيد البحري بمستغانم.1

. فيما يخص تطبيق المؤسسة لبرنامجها الهيكلي و الذي تمثل في :

إقامة 14 مديرية ساحلية و 7 مديريات جهوية داخلية حيث ثملت الأولى في ترقية الصيد البحري بما فيها المائيات على مستوى البحر .

أما الثانية فأصبحت مكلفة بمهامها خاص بتوسيع نشاط الصيد القاري، والترقية على مستوى جميع المناطق الداخلية مستغلة، في ذلك مختلف السدود وأحواض الفلاحين وكل المياه من أجل تشكيل رصيد بروتيني سمكي على مستوى المياه العذبة والمالحة. حضيت ولاية مستغانم من بين 14 ولاية كمؤسسة مستقلة منذ 2000م و ذلك من أجل النهوض بهذا القطاع وضبطه على مستوى الولاية، فمدينة مستغانم ولاية ساحلية تطل على واجهة بحرية بطول 124 كلم أما بالنسبة للمساحة البحرية الخاضعة للقضاء الوطني، مخصصة للصيد البحري تقدر ب 9.5 مليون هكتار حيث يشغل منها سوى مليون هكتار، والمساحة التي يستغلها صيادون ولاية مستغانم تساوي 1442 كلم وفيما يخص المخزون السمكي الموجود بها يقدر ب 75.000 طن، حيث أن كمية السمك القابلة للاصطياد هي 25.000 طن و يصطاد منها 1.

1. مقابلة مع مدير مؤسسة تسيير ميناء الصيد البحري بمستغانم. يوم 2 جوان 2014 حول الصيد البحري في مدينة مستغانم.

حوالي 16.000 طن سنويا، وحسب الدراسات التي قام بها خبراء إسبان، وجزائريون على حد سواء خلال سنوات 2003م، 2004م توصلو إلى أن الثروة السمكية الموجودة على الشريط الساحلي الممتد من كاب تنس إلى غاية بني صاف تساوي 87 ألف طن من السمك الأزرق القابل للإصطياد 30 بالمائة من ذات السمك يوجد في الشريط لولاية مستغانم .

كل هذه المعطيات تجعل من مدينة مستغانم تصنف من بين المدن الساحلية التي تزخر بثروة سمكية معتبرة و مورد مائي هام جدا 1 .

1. مديرية الصيد البحري و الموارد لمدينة مستغانم ، مكتب المتابعة الإحصائية .

2.2 . موانئ المدينة و أسطولها البحري :

تحتوي مؤسسة ميناء مستغانم على مينائين :

ميناء مستغانم وهو الميناء الرئيسي ذات طاقة استيعاب تقدر ب1800.000طن كما يتميز الميناء بطابعه التجاري الإقتصادي،حيث تخصص لهذا الغرض مساحة تقدر ب1.373.5 مترخطي و فيما يخص ميناء الصيد البحري فتخصص مساحة تقدر ب302.4 متر خطي وهذا ما يبين أن الميناء لا يزال يشتغل في صيغة متعددة الخدمات بين تجارة و الصيد. أما الميناء الثاني للولاية فهو ميناء سيدي لخضر الواقع شرق الولاية ،مخصص للصيد الترفيهي و قوارب الصيد

الصغيرة .1

أسطول المدينة :

يتميز الأسطول البحري للمدينة بتباينه من خلال عمر الوحدات المشكلة له:

40 بالمائة من السفن يقل عمرها عن 10 سنوات .

20 بالمائة من السفن يتراوح عمرها ما بين 10. سنة .

30 بالمائة من السفن يتراوح عمرها ما بين 20 . 30 سنة .

10 بالمائة من السفن يفوق عمرها 30 سنة .

أما أنواع السفن المشكلة لهذا الأسطول فهي كالتالي :

هناك 180 وحدة صيد منها :

. 43 وحدة من السفن الجيبية .

. 82 سفينة لصيد السردين .

. 55 وحدة صيد صغيرة الحجم .

إلى جانب 244 وحدة صيد ترفيهي . 2

1. مقابلة مع عامل بمكتب الإحصائيات ، يوم 2 جوان .

2. مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لمدينة مستغانم مقابلة مع السيد "قسوس"مكتب المتابعة الإحصائية.

4 . 3. توصيات من أجل النهوض بقطاع الصيد البحري :

أكدت مديرية الصيد البحري والموارد الصيدية لمدينة مستغانم أنه رغم الموارد البيولوجية المائية المتوفرة و المتجددة إلا أنها تتطلب التثمين و المحافظة عليها حيث يجب استغلالها بصفة تسمح بدوامها و تتميتها المستقبلية حتى يتسنى ضمان الإبقاء على مساهمتها في التغذية و التطور الاجتماعي للسكان فالحل من أجل سد العجز تقوية المنتج و جعله في متناول المواطن عن طريق ما يلي :

. الإستغلال الرشيد لكل نقاط المياه التابعة للقضاء الوطني و احترام التنظيمات و القوانين المتعلقة بالاستغلال.

. تجديد أسطول الصيد البحري وفقا للشروط التكنولوجية الحديثة و تجنب عدم الخلط بين القطاع التجري و قطاع الصيد البحري .

. تدريب المهنيين و تثمين الخبرات و تنويع الإنتاج و ذلك بتشجيع الاستثمار و كحلول للمحافظة على هذه الثروة يجب على احترام فترات الراحة البيولوجية للأسماك .

. عدم الصيد في المناطق الممنوعة و اجتناب الصيد بالمتفجرات.

. احترام المقاييس المعمول بها في تحديد فتحة عيون الشباك و تحديد أنواع الشباك المعمول بها .

. التطبيق الصارم لقوانين الصيد ، و تشجيع و تنمية تربية المائيات .

. الحد من التلوث .

. ضرورة الحفاظ على المسطحات المائية المتاحة للصيد البحري و الإستزراع السمكي

. الإكتفاء بما يوجد من المساحات المخصصة لتنمية الثروة السمكية بالمسطحات الموجودة عن

طريق إزالة السدود و القضاء على ما يعيق الصيد في المسطحات و البحيرات و العمل كذلك على

غلق النوافذ التي تصب في البحر و تاتي معها بالحشائش و هذا عن طريق إقامة حواجز و

موانع.1

1- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر - تخصص صحافة علمية ، أسباب تراجع الثروة السمكية في الجزائر إعداد الطالبات : محمد أمينة بشرى - مختارى هوارية - السنة : 2010-2011

جلب كميات كبيرة من الأسماك وإستنباط سلالات جديدة منها ، مع ضرورة تكثيف الحملات الأمنية للمسطحات المائية لتوفير البعد الأمني لحماية الصيادين و إتاحة فرصة الصيد البحري للجميع و القضاء على ظاهرة فرض النفود داخل البحر .

المشاريع المسطرة من قبل الدولة :

سعيها منها وراء تحقيق الإكتفاء الذاتي و بلوغ رهان الأمن الغذائي تعمل الحكومة على تسيير برامج من شأنها زيادة الإنتاج و تطوير قطاع الصيد البحري منذ سنة 2000م طمحتا إلى بلوغ 274 ألف طن فيما يخص الموارد البحرية و 53 ألف طن فيما يخص تربية المائيات في آفاق 2025م.

فمن خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي المسطر ضمن المخطط الخماسي ، تم انجاز و تحقيق العديد من المشاريع في مختلف جوانب القطاع تركيزا على تربية المائيات ، لأن الدولة ترى أنها من أهم الحلول لتدارك النقص الموجود في الاسواق المحلية للأسماك ، أي تحقيق الأمن الغذائي و تنويع الصادرات من منتجات الصيد.

الإستزراع المائي في الجزائر :

بسبب الإستغلال الزائد للمخزون البحري و زيادة الطلب ، فالاتجاه الحالي على الصعيد العالمي يتجه نحو تطوير قطاعات الاستزراع المائي ، فالجزائر بدورها أولت أهمية كبيرة لقطاع تربية المائيات حيث ترى فيها الخيار ، النفد الوحيد في ظل الأزمة الغذائية الراهنة .

و يبقى هذا القطاع في الجزائر في مرحلة الانطلاق علما أن القاعدة الإنتاجية في الجزائر كانت منعدمة ، و هذا لعدم تواجد أي منشأة للتفريغ ، ما خلق غياب مصدر الانطلاق لتطوير الاستزراع

1. المائي

1- اللائحة التنفيذية رقم 04-737 الصادر في 21 نوفمبر عام 2004 بشأن شروط اجراء منح الترخيص بإنشاء مزرعة سمكية .

واللائحة التنفيذية رقم 03-280 الصادرة في 23 أغسطس عام 2003 ، التي تحدد إجراءات إصدار تراخيص استخدام الأراضي المملوكة للدولة للإستزراع.

و في هذا القطاع تعزز هذا القطاع بمشاريع استثمارية هامة في طريق الانجاز من أجل تنمية تربية المائيات على غرار نشاطات الصيد البحري الأخرى ، و على هذا المستوى حصيت عدت ولايات بمشاريع في هذا السياق منها عين تموشنت ، وهران ، ورقلة ، غرداية و تلمسان ، و هذه المشاريع مؤطرة من طرف مخابر أجنبية : فرنسا ، ايطاليا و مصر .

و قد ازداد إنتاج الإستزراع المائي بشكل تدريجي منذ سنة 2000 م (مع إنشاء وزارة الصيد البحري و الموارد المائية) من 250 طن إلى 641 طن في عام 2004 م ، فيما عدا 2003م الذي تناقص فيه الإنتاج إلى 240 طن نتيجة للجفاف الذي تسبب في تجفيف بعض الخزانات المائية ، و تمثل الأسماك المستزرعة في المياه العذبة 90 بالمائة من الإنتاج ،حيث الإستزراع في المياه معتدلة الملوحة و البحار في تطور بطيئ ، و هذا راجع لنقص اليد الفنية المتخصصة و التمويل علما أن مشاريع الاستزراع في مياه البحر تتطلب أموال باهضة و مردودية غير ثابتة ما يخيف المستثمرين .1

التعرف على الواقع (القارية و البحرية) الملائمة لإقامة مؤسسات تربية المائيات (مواقع تربية الأسماك ، مراكز الصيد البحري) .

. الهياكل القاعدية للصيد البحري:

من خلال المشاريع المبرمجة ثم تعزيز القطاع بهياكل قاعدية منها 15 ميناء و ملاجئ للصيد البحري الموزعة على مستوى 13 ولاية ساحلية ، و تدعيم النسيج الصناعي من خلال إنجاز 38 ورشة لقوارب الصيد و 11 أخرى للصيانة 14 مصنعا للتبريد ، 11 وحدة لتحويل المنتجات المائية بالإضافة إلى توسيع أسطول التبريد في إطار تحسين و توفير المنتج عبر مختلف المناطق .

وفي هذا الصدد حضيت مدينة مستغانم بالدعم لتحسين وضعية المنشآت ، ومنها مشروع الميناء الجهوي الذي تقدر تكاليفه ب 40 مليون دج ، هذا المشروع الذي تمت برمجته قصد تخفيف الضغط الحالي على الميناء الرئيسي لمستغانم ، و على ميناء سيدي لخضر في انتظار التدشين المرتقب لميناء صلامندر الذي توشك الأشغال به على نهايتها ، كما تدعم القطاع بميناء آخر اختيرت أرضية على مستوى بلدية ستيديا الواقعة غرب المدينة ، ليضاف إلى أكبر المشاريع التي تتوفر عليها المدينة ، و المتمثلة في الميناء التاريخي الذي يعد من بين أهم المرفئ على المستوى الوطني .

حيث يضم ميناء ستيديا قطبا صناعيا وطنيا في مجال بناء و تصليح سفن الصيد ، كما سوف يسمح باستيعاب 3 بواخر صناعية و 25 سفينة من الحجم الكبير للصيد البحري في أعالي البحار و ما يزيد عن 120 قارب من نوع سردينيات مما سيمكن توسيع مجال الاستثمار في القطاع و ترقية الإنتاج و تطويره لتغطية السوق و الحد من الخلل بين العرض و الطلب ، كما سيحتوي على ورشات لبناء السفن ، التلحيم و الترخيص ما سيوفر مناصب شغل .

كما ستعرف منطقة بحارة التابعة لبلدية أولاد بوغالم ضمن البرنامج الخماسي (شطر 2010) مشروع إنشاء ميناء و يعتبر ملجئ أو مرفئ لرسوا القوارب الصغيرة و ستسمح هذه المنشأة باستيعاب أكثر من 200 قارب صيد من الحجم الصغير المخصص لصيد السردين ، و الجياب و بعض المهن الصغيرة ، و يعود اختيار بلدة "بحارة " الواقعة بمنطقة .

1- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر - تخصص صحافة علمية ، أسباب تراجع الثروة السمكية في الجزائر إعداد الطالبات : محمد أمينة بشرى - مختارى هوارية - السنة : 2010-2011

الظهرة شرق عاصمة الولاية الحتضان هذا المرفأ، راجع إلى عدة عوامل أهمها وجود أكثر من 300 بحار و قرابة 60 قارب صيد من الحجم الصغير و كذا محاولة فك العزلة عن المناطق النائية. 1.

إتباع أساليب جديدة لتفعيل التصدير للخارج:

يرى الخبراء أن محاولات إنتاج الأسماك للتصدير معرفة في الإقتصاد ، هذا بجانب أهمية في تغطية احتياجات السوق .

من الوسائل المقترحة في هذا المجال :

إتباع تكنولوجيا حيوية لإنتاج سلالات من الاسماك حالية و التوسيع في الدخول إلى أنواع جديدة دور لإستزراع المائى للمياه العذبة و الصالحة .

منع تحويل المزارع السمكية إلى أراضي زراعية و تحويل أي ارض تجف الى مزارع سمكية وزيادة المدة للمزارع السمكية من 5 الى 15 عاما حتى .

استغلال المحاريب التي لا يوجد عليها إقبال في الجزائر و التي اجعت دول أوروبية أن تدخلها يتضمن النمط الغذائي لشعوبها مثل فرنسا و ايطاليا .

محاولة التعرف على المواصفات الصحية و استغلال ذلك في تنمية الثروة السمكية.

1. وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية " الصيد البحري و تربية المائيات بالجزائر " 2006. ص 40، 41

إنشاء بورصة الأسماك :

تسعى وزارة الزراعة و استصلاح الأراضي لإنشاء بورصة للأسماك ،وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

1. حماية الصيادين من سيطرة بعض تجار الجملة .
2. توفير الأسماك للمواطنين بأسعار مناسبة عن طريق زيادة المعروض.
3. التشجيع على الصيد و تنمية الثروة السمكية .
4. إيجاد فائض للتصدير . 1

1. نفس المرجع السابق " الصيد البحري و تربية المائيات بالجزائر "ص69،70.

. عن طريق تطوير البحر و شق المسرات و القنوات بالمسطحات الداخلية و إزالة السدود و الحشائش و النباتات المائية ، لتوفير بيئة مناسبة ... إنتاج ذلك المسطحات ، وذلك بتوفير اسطول من الحشرات البيرومائية.

. و تسعى الجزائر للإستفادة من تجارب الدولة المتقدمة في إنتاج اسماك صديقة للبيئة بعيدة عن التلوث كما تسعى للإستفادة من قنديل البحر الذي يوجد من مختلف السواحل فهو كائن مهاجرولهذا يجب الاهتمام بالاستزراع السمكي والبحري .

كما يجب أن تقوم الدولة بتطوير صناعة التبريد ازدادت احتياجات تطوير الصناعات المحلية للتبريد خلال السنوات القادمة وذلك أرفع المستوى التكنولوجي ، وإعادة تاهيل الوحدات المائية وإنشاء وحدات جديدة ، حيث ان الصناعات المحلية للتبريد لا تعطي إجمالي الإحتياجات وأن نسبة 80 من المعدلات يتم إستيرادها من ألمانيا و إيطاليا .

إتباع طرق جديدة في التكنولوجيا الحيوية الإنتاج سلالات عالية الإنتاج .

حماية الشواطئ من عمليات النحر و التاكل :

إن عمليات نحر البحر تؤثر فقط في المشروعات السياحية و الصناعية و التتموية بل حتى على مردود الثروة السمكية أيضا فمن مشكلات النهر عمليات الترسيب التي تعوق حركة الملاحة و الصيد البحري مما يؤثر سلبا على الثروة السمكية و الإقتصاد القومي ، لذا بدأت الدولة في وضع ... لتفادي الأضرار التي يمكن أن تحدث لهذه الظاهرة و يرى الحيوان ضرورة إنشاء محطات لرصد الظواهر الطبيعية على الشواطئ مع ضرورة وضع مسح للشواطئ يتضمن حركة الرسل و الامواج المد و الجزر .

. عمل الدراسات البيئية اللازمة لمناطق الصيد.

تتمتع أنواع الاسماك المختلفة التي تشكل بمجموعها الثروة السمكية في منطقة معينة بالقدرة على التكاثر و النمو في البيئة المحيطة بها بشكل متوازن و دقيق و هناك عدة عوامل تساهم في ازدياد المخزون السمكي بطريقة أو باخرى و من أهمها :

1. معدل نمو الأسماك السنوي .
 2. الكمية البيض التي تنتجها في كل مرة تصنع فيها البيض .
 3. الحجم الذي تدخل فيه الأسماك الصغيرة إلى المصائد التجارية .
 4. معدل الوفيات للأسماك نتيجة للافتراض من قبل غيرها أو نتيجة الامراض التي تصيبها او غير ذلك
- ونجد أن أكل نوع من الأسماك نتيجة للتكاثر من خلال العام الواحد .

ضمن منظور مستديم ، ليأتي مشروع السفينة العلمية كتكملة للمهام التي اضطلع عليها القطاع ، فهذه الباخرة تعتبر الأولى من نوعها على مستوى عمليات تقييم و تحديد الموارد الصيدية على طول الساحل الوطني ، فهي بمثابة مخبر علمي متنقل لكونها مجهزة بوسائل و معدات بحث حديثة قادرة على تحديد مناطق التنوع البيولوجي للمجتمع البحري ، كما تضمن أيضا إنجاز خرائط الصيد البحري الخاصة بأعمال الشريط الساحلي الوطني و بالتالي تمكين الإدارة من تسيير المحكم للموارد الصيدية . 1

و تساهم هذه الباخرة مباشرة في اتحاد قرارات مدروسة حول المشاريع الكبرى القطاعية بما فيها الاستغلال العقلاني للثروة السمكية ، و تتميز الباخرة بخصائص تؤهلها للقيام بمهمة ريادية ، من شأنها أن تثري قطاع الصيد لكونها معدة للبقاء أطول مدة ممكنة 30 يوم في عرض البحر ، و تتوفر على وسائل الحياة لطاقم يتكون من 28 شخصا ، و يبلغ طولها 40 متر و عرضها 8،5م ، و بعمق 3،75م تقدر سرعتها 12 عدة بحرية ووزنها الإجمالي يقدر ب 450 طن . 2

سيشرف عليها باحثون و خبراء تابعين للمركز الوطني للصيد البحري للقيام بأبحاث و دراسات لتقييم و إحصاء الثروة السمكية ، و معرفة أسباب تراجعها إلى هذا المستوى لأن الثروة السمكية أساسا تسيير إلى الضياع كما أشار " عبد الله خنافو" وزير الصيد البحري و الموارد الصيدية ، في حديث له عن السفينة خلال زيارته لمدينة مستغانم . فكل المشاريع تعتبر عن الرهانات الاقتصادية و الاجتماعية و حلول ترى فيها الدولة ترقية لقطاع الصيد البحري بالجزائر من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تكريس الأمن الغذائي للحد من خطر التبعية . 3

1. ح. نوال ، مقال صحفي لجريدة المساء "تنظيم البيع و مركز المراقبة"

2. <http://djazair.com>

3. أنظر الملحق رقم(4)و الملحق رقم (6)



الصورة رقم (1)



الصورة رقم (3)



الصورة رقم (2)

جدول رقم (01) معلومات تقنية عن ميناء مستغانم

Appellations des Quais أسماء الأرصفة	Bassins الأحواض	Postes à Quai محطات الرسو	Longueur des Postes(m) طول محطات الرسو	Tirant d'Eau (m) عمق محطات الرسو	Spécialisation التخصص
Quai Nord – Est الرصيف الشمالي الشرقي	1^{er} Bassin الحوض الأول	Y	80	4.50	سفن خدمة المرافئ زفت + بضائع مختلفة
Quai du Maghreb رصيف المغرب		O	117	6.77	سكر أصهب + بضائع مختلفة بضائع مختلفة بضائع مختلفة
		1	139	7.62	
		2	139	7.62	
Môle de l'Indépendance رصيف الاستقلال		3	134	7.62	حبوب + بضائع مختلفة حبوب + بضائع مختلفة سفن خدمة المرافئ
	4	135	7.62		
Quai de Pêche رصيف الصيد	2^{ème} Bassin الحوض الثاني	X	80	5.00	سفن الصيد البحري
		En Activité	430	4.50	
Rampe Ro/Ro رصيف سفن الإداء		NP	69	6.20	سفن الإداء
Quai Sud – Ouest الرصيف الجنوبي الغربي		6	140	6.95	خمر غير موضَّب + بضائع مختلفة
		7	140	8.22	بضائع مختلفة
Nouveau Quai الرصيف الجديد		NP 1	108	7.98	سفن الإداء + بضائع مختلفة بضائع مختلفة سفن الصيد
		NP 2	109	7.18	

الملحق رقم (3)

Mostaganem Port 2008





سفن سردينية

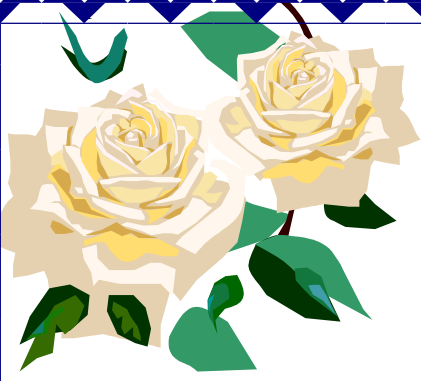


الملحق (5)



سفن المهن الصغير





شكر و تقدير

قال تعالى " يرفع الله الذين آمن منكم و الذين أتوا العلم درجات "
 " سورة المجادلة الآية 11 "

نتقدم بقلوب شاكرة و نفوس خاضعة للذي أهدانا العقل و فضلنا على سائر
 المخلوقات الذي يستحق الشكر وحده سبحانه و تعالى كما نقدم جزيل الشكر إلى
 كل الأساتذة الذين رافقونا طوال مشوارنا الجامعي و على رأسهم الأستاذة
 المؤطرة " محمدي نادية " الذي لم تبخل علينا بالنصائح .

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من غرس في قلوبنا حب التعلم و الإجتهد ، إلى
 كل من نور قلوبنا و لو بالكلمة الطيبة ، إلى كل من أمدنا بيد المساعدة لإنجاز هذا
 العمل .
 كما نتوجه بالشكر الخاص لمديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية بصالمندر
 ، بدون أن ننسى مديرية الأمن لميناء مستغانم ، و كل طاقم العاملين به .

تشكرنا لكل من ساعدنا في إنجاز مذكرتنا سواء من قريب
 أو من بعيد نتقدم لهم

بالشكر الجزيل



الإهداء



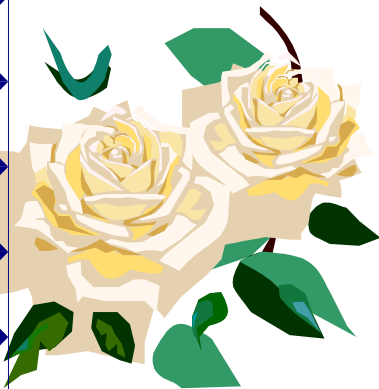
الحمد لله الذي سلم ميزان العدل لنبي الألباب و أنزل عليهم الكتب و احمده حمدا من يعلم أنه مسبب الأسباب و اشهد أن محمد عبده و رسوله

عرفنا بالجميل و إقرار بالفضل اعتزاز بالحق اهدي ثمرة عملي و جهدي إلى البصيرة التي تنير دربي "أمي الحنونة" وأبي العزيز أطال الله في عمره وإلى إخوتي و أخواتي الأعزاء وإلى البراعم أنس،بسملة،لينا،مسلم.

تورة

أهدي هذا العمل إلى أعز و أعلى الناس "أمي الحبيبة"سندي في الدنيا و إلى أبي أطال الله في عمره و الإخوة و الأخوات الأعزاء و إلى البراعم الصغار أمينة،بشرى،ريان،هوارية رعاهم الله

عائشة



1. الموقع الجغرافي لميناء مستغانم :

1.1- نشأة ميناء مستغانم:

- لأنه كان خليجا صخريا حاداً يمتدّ بين الرأس البحري لسلامندر والرأس البحري لخروبة إستخدمه القراصنة لاقتسام الغنائم، سُمّي ميناء مستغانم فيما قبل 1833م بـ "مرسى الغنائم". ومن هنا سمّيت المدينة "مستغانم".

. في سنة 1848م، أنشئ أول رصيف للميناء بطول 80 متر ليصل امتداده إلى 325 متر بحلول سنة 1881م.

. إنطلق أول مشروع لتهيئة الميناء في سنة 1882م وبعد ثلاث سنوات من ذلك أعلن عنه مشروعاً ذا منفعة عامة .

. تلت ذلك أعمال تهيئة ضخمة بين 1890م و 1904م إنتهت بميلاد أول حوض للميناء .

بعد بناء كاسرة الأمواج الجنوبية الغربية للميناء سنة 1941م، تمّ إنشاء الحوض الثاني برصيف طوله 430 متر فيما بين نهاية 1955م وبداية 1959م.

. منذ ذلك الحين يتم تطوير الميناء بما يتماشى مع متطلبات المنطقة حيث أصبح يشكل اليوم جزء أساسيا من البنية التحتية الخاصة بالنقل في المنطقة وهو ضروري بالنسبة للعديد من الصناعات الكبرى التي تشارك في التجارة الدولية إذ أنه يشجع استحداث مجموعة من الخدمات مقربة من المستلمين النهائيين عبر أروقة نقل متعددة الأنماط كما ساهم بشكل كبير في قطاع الصيد البحري، من حيث إرساء السفن و كذلك العمق المناسب للأسماك مختلفة الأنواع و الأحجام .

1 - المرسوم التنفيذي رقم 82 - 287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982 ينص على إصلاح النظام المينائي الجزائري .

2- مقابلة مع حراس السواحل ، حول نشأة ميناء مستغانم ، يوم 26 ماي 2004 على الساعة 9 صباحا .

2 . نشأة مؤسسة ميناء مستغانم:

يقدم ميناء مستغانم نوعين من الخدمات: الخدمات التجارية و خدمات الصيد البحري، وتشرف على تسييره مؤسسة ميناء مستغانم وهي مؤسسة عمومية إقتصادية، شركة ذات أسهم أنشأت في إطار إصلاح النظام المينائي الجزائري بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 82- 287 الصادر بتاريخ 14 أوت 1982م .

ورثت مؤسسة الميناء، إبتداء من شهر نوفمبر 1982م، الخدمات والتجهيزات الخاصة بالديوان الوطني للموانئ وكذلك تلك الخاصة بالشركة الوطنية للشحن والتفريغ المنحلة أيضا ، كما أسندت إليها من جهة أخرى مهام القطر الموكولة فيما قبل للشركة الوطنية للملاحة فأصبح دورها منحصرا بما يلي:

- تسيير أملاك الدولة المينائية والإتشاءات الخاصة واستغلال وتنمية الميناء.
- إحتكار خدمات الشحن والتفريغ، القطر والإرساء.

في 29 فيفري 1989م شقت مؤسسة ميناء مستغانم طريقها نحو الإستقلالية على غرار المؤسسات التي كشفت عن استقرار في وضعيتها المالية، حيث تم تحويلها بموجب عقد موثق من شركة عمومية ذات طابع إجتماعي إلى شركة عمومية إقتصادية شركة ذات أسهم رأس مالها 25.000.000 دج تحت الحيازة الكاملة لشركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" ، تحمل للسجل التجاري رقم 88.B.01 وتخضع للقانونين التجاري والمدني .

طبقا لأحكام القوانين 01-88 و 03-88 و 04-88 الصادرة بتاريخ 12 جانفي 1988 والمتضمنة للنصوص التنظيمية لاستقلالية المؤسسات.1

1- القوانين رقم 88- 01 و 88- 03 و 88- 04 الصادر ب 12 جانفي 1988 ينص على خضوع الموانئ للقانون التجاري و المدني .

المهام الأساسية لمؤسسة ميناء مستغانم :

- . إستثمار وتطوير ميناء مستغانم
- إستغلال الآلات والإنشاءات المينائية
- إنجاز أعمال صيانة وتهيئة وتحديث للبنى المينائية الفوقية
- إعداد برامج بناء وصيانة وتهيئة للبنى المينائية التحتية بالتعاون مع الشركاء الآخرين
- مباشرة عمليات الشحن و التفريغ المينائية
- مزاولة عمليات القطر، القيادة، أرساء السفن وغيرها
- القيام بكل عمليات الصيد البحري و العمليات التجارية، المالية، الصناعية، والعقارية ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بموضوع مؤسسة ميناء مستغانم.

بتاريخ 27 فيفري 2008، تمّ رفع رأس مال الشركة إلى 500.000.000 دج.1
تعتبر مؤسسة ميناء مستغانم حاليا من أكبر المؤسسات ، وذلك بفضل الموقع
الجغرافي الإستراتيجي للميناء، وخصائص ومميزات وسياسات المؤسسة التي عرفت تطورا
منذ نشأتها إلى الوقت الراهن.

1. المرسوم التنظيمي رقم 88-101 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988م والمرسوم 88-119 الصادر بتاريخ 16 ماي 1988م والمرسوم 88-177 الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1988م. ينص على استقلالية المؤسسات.

2.1. الموقع الجغرافي :

. قبل الحديث عن الموقع الجغرافي لميناء مستغانم أردنا التطرق إلى الموقع الإستراتيجي للجزائر حيث أنها ليست بلدا متوسطيا فحسب فإذا اطلعنا على الخريطة الجغرافية يتبين لنا أن بلادنا قريبة من المحيط الأطلسي ، حيث أن المسافة بين وهران و مضيق جبل طارق أقل من المسافة بين الجزائر و عنابة إذ يجب على الجزائر أن تعزز هذا الموقع و ذلك بالإستثمار في هذا المجال من خلال سياسة الشراكة مع الدول المطلة على المحيط الأطلسي .

. كما تعتبر ولاية مستغانم ولاية جزائرية ساحلية تقع في الشمال الغربي للوطن .تقع ولاية مستغانم على نقطة إلتقاء خط الطول الرئيسي،خط غرينتش مع خط عرض 36 درجة شمال خط الإستواء ،تتربع على مساحة 2269 كلم مربع بارتفاع حوالي 104 أمتار على سطح البحر ، و توفرها على شريط ساحلي يقدر ب 120 كلم بداية من المقطع غربا وصولا إلى أولاد بوغالم شرقا ،و نظرا لموقعها الجغرافي الممتاز جعلها تحتل مكانة من بين أكبر الولايات الساحلية في الجزائرية ، و ثاني أهم ولاية اقتصادية في الغرب الجزائري بعد ولاية وهران . حيث يعتبر ميناء مستغانم من أكبر و أهم الركائز الإقتصادية بالمدينة فهو واحد من مجموع 31 ميناء صيد بحري على طول الساحل الجزائري و من بين 14 ولاية ساحلية يبلغ طوله 1373,5 متر خطي.

يقع ميناء مستغانم في الجهة الشرقية لخليج أرزيو بين خطي عرض 35° و 56° شمالا و خطي طول 00° و 05° شرقا بذلك يعتبر هذا الموقع الجيو. استراتيجي إمتيازا إقتصاديا مرتبط بالصيد البحري أو بالتجارة البحرية .

1. مقابلة مع حراس السواحل ، حول الموقع الجغرافي لميناء مستغانم ،يوم 26 ماي 2004 على الساعة 9 صباحا .

3.1. قدرات الإستقبال و المعالجة :

◀ كاسرة الأمواج: بطول 1830م.

◀ المدخل البحري للميناء: شمالي غربي بعرض

100 م وعمق 12م.

الأحواض:

◀ الحوض الأول: بمساحة مائتة تقدر بـ 14 هكتار وعمق يتراوح بين 6,77 م و 8,17 م

◀ الحوض الثاني : بمساحة مائتة تقدر بـ 16 هكتار وعمق يتراوح بين 6,95 م و 8,22 م

الأرصفة: تحوي 10 محطات رسو بطول كلي يصل إلى 1 296 متر خطي مقسمة كما يلي:

◀ الرصيف الشمالي الشرقي: 117 متر خطي (المحطة 0)

◀ رصيف المغرب: 412 متر خطي (المحطة 1، 2 و 3)

◀ الرصيف الجديد: 217 متر خطي (المحطة الجديدة 1 و 2)

◀ رصيف الاستقلال: 270 متر خطي (المحطة 4 و 5)

◀ الرصيف الجنوبي الغربي: 280 متر خطي (المحطة 6 و 7)

◀ أرضية التخزين: بمساحة 44.430 م

◀ مرآب السيارات: بمساحة 24.000 م

◀ مرآب الحاويات: بمساحة 15 000 م وقدرة معالجة 15 000 حاوية سنويا

◀ المخازن: عددها 16 مخزن بمساحة 7 455 م، تستخدم ثمانية مخازن (8) لأغراض تجارية

◀ طرق المواصلات:

- الطريق الأرضي: 4 885 متر خطي

- السكة الحديدية: 3 747 متر خطي (كل الأرصفة مجهزة بخطوط سكة حديدية متجددة تستخدم مؤقتا

لنقل الحبوب، الأنابيب المعدنية، نقل قصب السكر).

◀ التسهيلات المينائية

- إرشاد السفن : تؤمّن لـ 24 سا / 24 سا مديريّة قيادة الميناء بثلاثة سفن قيادة و زورقي إرساء.

- السفن : تُقطر السفن التجارية ليلا ونهارا باستخدام قاطرة 2 ISSER ذات قوة 1700 حصان.

1. أنظر الملحق رقم 1 الصورة رقم 02

- تحديات الميناء:

- محدودية عمق الأرصفة بـ 8,22 م.
- عدم كفاية طول الأرصفة ومساحة العبور والتخزين.
- غياب مرأب الحريق المخصص لمعالجة المواد الخطيرة (مسجل في المخطط التنموي 2010-2014)

. مشكل التزاوج بين النشاط التجاري والصيد البحري (157 زورق صيد حيث 43 منها من خارج الولاية) مما أدى إلى تعطيل أربعة (04) محطات إرساء من جملة عشرة (10).

بسبب انعدام الإستقرار السياسي ، الإقتصادي و الاجتماعي التي عرفته الجزائر خلال التسعينيات وفرضها لحالة الطوارئ ، جعلت من صلاحيات قطاع الصيد البحري ، و الموارد البحرية و تسييرها على مستوى الموانئ بأيدي السلطات التنفيذية العسكرية "حراس السواحل".

و بذلك أصبحت الوزارة الوصية محدودة الصلاحيات فيما يخص تسيير الصيد البحري بالموانئ ، و هذا ما عرقل نوعا ما مهامها على الميدان التطبيقي ، و حال دون الوقوف على المشاكل و الصعوبات الحقيقية التي يواجهها الصياد أو البحار ، ما جعل مهامها تنحصر في وضع أعوان مكلفين بجمع الإحصائيات على مستوى الموانئ المهيكلة ، حيث يقومون بملأ الجداول و تقديمها إلى محطات الصيد التابعين لها ، أي الحضور على مستوى موانئ إنزال المنتج و القيام بالحساب في عين المكان لتحديد الأنواع المنزلة و الكميات المسوقة 1.

1. أنظر الملحق رقم (2) الجدول رقم (1)

كما يعاني ميناء مستغانم من مشكل آخر و هو أنه ميناء تجاري اقتصادي بالدرجة الأولى حيث تقدر المساحة المخصصة لهذا الغرض ب 5,373,1 متر خطي مقابل 4,302 متر خطي مخصصة للصيد البحري ، و هنا يظهر لنا الفرق بين.

حيث لا يزال ميناء مستغانم يشتغل في صيغة متعددة الخدمات بين البحرية التجارية الصيدية و هذا ما يعرقل السير الحسن لذات الميناء بسبب قوة النشاط التجاري الذي يزح به ، فالرسو الهائل للبواخر التجارية الأجنبية المحملة بمختلف السلع ، و المساحة المخصصة لها دليل على أن الصيد البحري لا يحضى بنفس الأهمية ، هذا راجع بطبيعة الحال إلى قوة الحركة التجارية به ، و هي بالأصل من اختصاص الميناء الرئيسي .فعدم تمتع الصيد البحري بالأهمية الكافية داخل الميناء جعل المشاكل المشاكل التي يعاني منها تتفاقم فمتلا المساحة المخصصة له لم تعد قادرة على استيعاب السفن . 1

1. مقابلة مع عامل مكتب الإحصائيات بميناء مستغانم يوم 2 جوان 2014.

مشروع محطة بحرية:

. الأهداف:

- إفتتاح خطّ بحري للمسافرين بين ميناء مستغانم وجنوب إسبانيا و(أو) جنوب فرنسا.

. التمويل:

أنجزت دراسة للمشروع في سنة 2004 م من طرف مختبر الدراسات البحرية LEM، وسيُشرع في إنجازه فور ترحيل قوارب الصيد البحري نحو مينائي الصيد: صلامندر وسيدي لخضر بحيث يتم تمويل عملية إنجازه إما كاملا من طرف مؤسسة الميناء وإما في إطار شراكة.

- مشروع الحوض الثالث:

عُهد بدراسة المشروع إلى مختبر الدراسات البحرية LEM واكتملت في سنة 1998 م باختبار حول نموذج مصغر حيث سيتم إنشاء هذا المشروع في نطاق الإمتداد الطبيعي للموقع الحالي للميناء ضمن ثلاثة مراحل.

سُجّلت هذه الدراسة في إطار مقارنة عامة لبحث مختلف الخيارات الممكنة لتهيئة موانئ الغرب الجزائري من أجل مواجهة العجز المتوقع للقدرات المينائية فيما بين 2010 م و 2015 م.

يسمح هذا المشروع بتحسين قطاع الصيد البحري ويزيادة حجم التبادل التجاري بـ 1,5 مليون طن كنتيجة مباشرة لتجنب تخفيف حمولة السفن الضخمة في الموانئ الأخرى ذات الأرصفة العميقة (8,22 م) من جهة وبناء منشآت تخزين متخصصة للمواد غير الموضّبة من جهة أخرى.1

1. مقابلة مع حراس السواحل ، حول المشاريع المستقبلية لميناء مستغانم ،يوم 26ماي 2004 على الساعة 9صباحا .

1.3. الصيد البحري في الجزائر :

يلعب الصيد البحري دوراً أساسياً في تحسين الوضعية المعيشية للسكان ، إذ تعتبر الهضبة القارية الجزائرية فضاءً بحرياً معتبراً بتنوع طولها و عرضها .

يعتبر الصيد البحري من الأنشطة التي يمارسها الإنسان منذ زمن بعيد ، حيث تعتبر الجزائر دولة من بين 23 دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط ، يقدر طول ساحلها ب 1280 كلم ما جعل الصيد البحري قطاعاً ذو أهمية كبيرة ، كما أن للجزائر 14 دولة ساحلية و 31 ميناء صيد بحري من أهمها ميناء الغزوات ، ميناء القل ، ميناء جزائر العاصمة و ميناء مستغانم . يحتسب الأسطول البحري للجزائر على 4200 وحدة صيد متخصصة في صيد شتى الأنواع ، وتمتد على السواحل الجزائرية 122 ألف باخرة وإثر هذا رسمت وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية إستراتيجية لنفسها تهدف إلى إستجابة للحاجات الغذائية المتزايدة و لرفع الصادرات و الدخل القومي في هذا المجال ، كما تتعدد في سواحلها 194 نوع من الأسماك منها الأسماك الزرقاء ، البيضاء و القشريات و الرخويات حيث تقدر الكتلة الإجمالية للجزائر ب 600 ألف طن منها 220 ألف طن قابلة للصيد سنوياً .1

فالثروة السمكية تعد من أهم المصادر الطبيعية الذي يعتمد عليها الإنسان من البروتين الذي كونه يحصل منها على 14 غذائي هام ، و يساهم في الدخل % يحتاجه جسم الإنسان فهي مصدر القومي ففي الجزائر يعد الصيد البحري نشاطاً اجتماعياً و اقتصادياً متوارثاً عن الأجيال ، يمارس منذ زمن بعيد على طول الساحل الوطني بواسطة وحدات صيد متعددة إبتداءً من الزوارق الصغيرة إلى المراكب المصنوعة حسب تصميمات حديثة ، غير أنها غالباً ما تكون ذات حمولة مختلفة في حين تتميز بتنوع كبير من حيث الأنواع و مستويات الإستغلال .2

1 . <http://www.djazairess.com>

2 . Rone Moreux «La peche maritime;la Peche fluviale et la pisciculture »1991 p10

. فنشاط الصيد البحري يكتسي طابعا عائليا ، حيث أنه و في العموم يكون الأب أو القريب هو رب المركب أما الأبناء يمارسون الحرفة بصفة بحارة أي صيادين ، و بالتالي غالبا ما يتم اللجوء في هذا النشاط إلى ممارسة تجريبية تكتسب فيها المعارف و المهارات في موقع العمل مباشرة ، و بصفة عامة تقسم الموارد الصيدية المستهدفة من طرف وحدات الصيد البحري إلى فئتين كبيرتين :

1. أنواع قاع البحر المستغلة بواسطة أجهزة الصيد المستندة في عمق البحر أو بالقرب منه شبكة صيد ثلاثية ، حبال صنارة العميقة ، شباك مركبة وشبكة لصيد سمك المرلو....الخ.
2. أو بواسطة شباك الأعماق و أسماك السطح ، من نوع أسماك السطح الصغيرة أو الكبيرة المعروفة أيضا بالمفترسة ، و المصطادة بواسطة شناك كيسية ، شباك سطحية ، الخيوط ، الصنارة ، حبال الصنارة السطحية ، بكرات قصبية الصيد و خيوط خلال السحب... الخ. 1.

1. وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية (الصيد البحري و تربية المائيات بالجزائر) ط1 2006 ص 52،

. كما ارتكزت الإستراتيجية القطاعية لتنمية الصيد البحري على مؤشرات علمية حددتها حملات التقييم في البحر و على أساس جهاز لجمع الإحصائيات الخاصة بكميات الصيد و جهد الصيد .

و هذا من خلال حملات تقييم الموارد الصيدية التي جرت خلال فيفري و مارس من سنة 2003 م ، والتي تم تجديدها سنة 2004 م خلال نفس الفترة ، تضمنت إسكتشاف و تحديد مؤشرات وفرة الموارد الصيدية لقاع البحر القابلة للصيد بواسطة الشباك الجيبية لقاع البحر و ذلك على امتداد المياه الخاضعة للقضاء الوطني ، من الحدود المغربية إلى رأس تنس 32 ميل بحري ومن رأس تنس إلى الحدود التونسية ب 52 ميل بحري .

كان يمارس نشاط الصيد البحري دون خمسة أميال بحرية بصفة عامة ، و يتمركز غالبا في مناطق الصيد الواقعة بالقرب من المرافق القاعدية المينائية المهيكلة ، أو بجوار مواقع إنزال المنتجات على مستوى شواطئ الرسو في المناطق المحرومة على وجه الخصوص 1.

أنظر في الملاحق خريطة رقم (1) و الخريطة رقم (3)

1. وسائل الصيد البحري في الجزائر :

ينتج أصحاب صناعة معدات الأسماك أنواعا مختلفة من الأدوات المصممة لكل نوع من أنواع صيد الأسماك ، و تضم أدوات الصيد الصنانير ذات القصبات ، والصنانير ذات الخيوط ، و أشراك الأسماك، و الأثقال الرصاصية ، والعوامات و الطعم، و يتوقف اختيار المعدات بشكل أساسي على أنواع الأسماك المراد صيدها .

1. القصبات : هي قوائم مدببة الطرف مصنوعة من الزجاج الليفي أوالجرافين ، و هي الأكثر شيوعا لأنها خفيفة الوزن و قوية و مرنة ، تصنع القصبات بأوزان و أطوال ،وأشكال مختلفة و متعددة ،وتضم كل قصبة بحيث يستخدم مع نوع معين من الصنانير ذات البكرات . تستخدم البكرات لحفظ خيوط الصيد ، و هناك عدة أنواع متعددة تنقسم إلى :

. **الدوارة :** لها مسلكة مفتوحة الوجه مثبتة على مقعد خاص بها في وضع رأسي مواز للقصبة لا تدور المسلكة عندما يتم إلقاء الخيط.

. **المتعددة :** تستخدم بشكل أساسي في صيد الأسماك على الشواطئ .

2. الخيوط و الصنانير : هي عبارة عن خيوط تستعمل في نهايتها صنانير .

تعريف الصنارة :تتكون من الرأس و الساق و الأنحاء و اللسان .

3. الشباك المستقيمة : هي عبارة عن شباك تستعمل لاصطياد الأسماك الزرقاء أو السطحية

4. الشباك الدائرية : هي عبارة عن شباك تعمل على شكل دائري ، بحيث يوجد في الحبل العلوي

الفلين و في الحبل السفلي الرصاص 1.

1.مقابلة مع حراس السواحل ، حول مناطق الصيد البحري لميناء مستغانم ،يوم 26ماي 2004 على

الساعة 9صباحا.

5. **الشباك الجيبية** : هي عبارة عن كيس مفتوح من الأمام و في نهايته مغلوق و هو أنواع، وذلك حسب السمك المراد صيده ، و يميز فيها :

. **الشبكة الجيبية السطحية** : تستعمل لاصطياد الأسماك الزرقاء و القطع .

. **الشبكة الجيبية النصف السطحية** : تستعمل لاصطياد الأسماك البيضاء.

. **الشبكة الجيبية العميقة** :تستعمل لاصطياد الأسماك المسطحة و القشريات مثل الجمبري ، الرابية

. **الكاسحات** :هي آلات جر مصنوعة من الحديد تحرث الأرض،و هي من الأنواع الممنوعة في أوروبا، أما في الجزائر فليس هناك أي تشريع قانوني خاص بها .1

2. تقنيات الصيد في الجزائر:

يستخدم البحار حاليا أجهزة تقنية حديثة تساعده في تحديد مكان تواجده و كذا التوجه نحو الأماكن التي تكثر فيها الأبحار اسماك .

على البحار استعمال هذه الأجهزة الإلكترونية من أجل اكتساب خبرة أحسن و تطوير حاسة الملاحة ، حتى البحار المحترف يمكن أن يكون بحاجة إلى هذا التطور التقني من أجل البحث عن أماكن جديدة للصيد .

من بين التقنيات و الأجهزة التي يستعملها الصياد نذكر :

1. **جهاز التمركز الإجمالي {Gps}** : بالإضافة إلى إستعمالها الأساسي المتمثل في مساعدة

البحار على إيجاد الاتجاه المحدد على الخريطة يستخدم كذلك في تخزين العلامات الشخصية مثل النقاط التي تم فيها الصيد الوفير ، منذ عام 2000 أصبحت دقة هذا الجهاز جد كافية لميدان الصيد .

. ولكن في أغلب الأحيان يثبت على مسافة 5 إلى 10 م ، و مع تطور التقني نجد عدة أنواع لهذا الجهاز منها :

. **جهاز GPS المحمول ذو شاشة دون خريطة** : يعطي هذا الجهاز المحمول المحكم السد مكان تواجد السفينة عن طريق {خطوط الطول و دوائر العرض}.

. **جهاز التمرکز الإجمالي ذو شاشة المرفقة بالخرائط** قابل للنقل على الحاسوب الشخصي : من إيجابيات هذا الجهاز إمكانية توصيله مع الحاسوب إذ يمكن تخزين في ذاكرة هذا الأخير كل أنواع الخرائط {أرضية الميدان}، وإنجاز بنك للمعلومات حول رحلات الصيد السابقة .

2. جهاز التمرکز الإجمالي : {الثابت قابل للنقل} : ذو شاشة مرفقة بالخرائط ، يعد هذا الجهاز الأكثر استعمالا .

. **الرادار** : ينحصر الاستعمال الأساسي لهذا الجهاز في وقاية و حماية البحار في المناطق الصعبة أو في الفصول التي يكثر فيها الضباب أين يمكن للبحار الاستدلال بواسطة هذا الجهاز في إيجاد طريقة و تحاشي الاصطدام .

بفضل هذا الجهاز يمكن الصيد على مدار السنة دون الاهتمام لرداءة الرؤية ، التي تمنع بعض السفن غير المجهزة من الإبحار ، هناك بعض شاشات الرادار التي تسمح بربط خرائط جهاز الرادار تدعى بالشاشات المركبة .

. **جهاز قياس الصدى LES SONDEURS** : أصبحت أجهزة قياس الصدى المرفقة بالرسم البياني ضرورية لاصطياد السمك خاصة في مراكب الهواة. يوجد عدة أنواع من أجهزة قياس الصدى ، لكن أبسط جهاز من بين هذه الأجهزة يكفي في معظم الأحيان للكشف عن تضاريس الأعماق و عن مكان تواجد الأسماك .

. جهاز قياس الصدى متوسط الرتبة في عمق متوسط : مرّ هذا الجهاز بعدة تعديلات خاصة 1.

1. مقابلة مع حراس السواحل ، حول مناطق الصيد البحري لميناء مستغانم ، يوم 26 ماي 2004 على الساعة 9 صباحا.

على الشاشات {سهولة القراءة} بالإضافة إلى تزويده بألة كاشفة ، وبعده وظائف أوتوماتيكية {إلغاء التشويشات}.

. جهاز قياس الصدى عالي الرتبة في عمق أكبر :نعتبر هذه الأجهزة أغلى ثمناً لأنها جد متطورة حيث زودت بشاشة أكبر جد حساسة ملونة أو عديمة اللون {أبيض/ أسود} بعض هذه الأجهزة المتطورة الموصلة مع جهاز GPS يمكن لها أن تحتفظ في ذاكرتها . وذلك بطريقة آلية تاريخ رحلات الصيدالسابقة، ذلك في بطاقة الذاكرة يمكن بعد ذلك تخزين المعلومات على الحاسوب لدراسة مرحلة من مراحل الصيد مما يسمح للبحار برؤية بعض الأشياء التي لم ينته إليها ذلك اليوم .

: من بين إنشغالات البحار الذي يقضي معظم وقته في البحر والقلق النفسي إزاء 3VHF الوحدة وجهاز الجانب الأمني ، لهذا الغرض حتى يبقى البحار في إتصال بالقنوات المخصصة له من أجل المساعدة ، وطلب النجدة أو تبليغ بعطل ما في المركب إلى جانب التعرف على الأحوال الجوية اليومية و الإعلان عن حالات الطوارئ التي يقوم بتبليغها حراس الشواطئ و هذا من أجل حماية أفضل و توفير جو ملائم للبحار حتى يكون هناك صيد وفير .
معظم الهواتف النقالة لها القدرة على استقبال جميع الإتصالات و المكالمات بكل سرية لمنها تبقى
جد حساسة للصدى البحري 1.

1. مقابلة مع حراس السواحل ، حول مناطق الصيد البحري لميناء مستغانم ،يوم 26ماي 2004 على الساعة 9صباحا.

. أهمية الثروة السمكية كمصدر للدخل القومي :

إن أهمية هذا القطاع في مساهمة الدخل الوطني جعل الوزارة الوصية تخصص حوالي 900مليار سنتيم لدعم الأحواض المائية ، و تربية المائيات و هذا تحتضره الجزائر بمثابة المؤشر الإيجابي و الهام لدخول عالم التصدير خارج قطاع المحروقات ، و هذا ما تسعى إليه وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية من خلال تبنيتها إستراتيجية تنموية حقيقية ليفرض القطاع بذلك نفسه ضمن القطاعات الأخرى المشكلة للاقتصاد الوطني و قصد الوصول إلى نتائج جيدة ، تم إبرام العديد من الإتفاقيات في إطار الشراكة مع المتعاملين الأجانب ، و التي بإمكانها أن تصل في السنوات القادمة إلى تصدير ما لا يقل عن 70 بالمائة من الأسماك الجزائرية ، مختلفة الأنواع و تحصيل على ما لا يقل عن 20 مليون دولار ، الأمر الذي يمثل تحسن معين في مختلف التعاملات التجارية بالتصدير بعد الإكتفاء الذاتي¹.

ويتم الصيد على نطاق تجاري في المياه الداخلية تصاد أسماك المياه العذبة مثل سمك التونة كما استدعى النشاط التجاري إنشاء مزارع سمكية لتربية أنواع معينة من الأسماك تستخدم غذاء ، ففي بعض الأقطار تربي في المزارع السمكية أسماك الشبوط و السلور و السالمون و التونة ، و يربي مزارعو الأسماك في برك ، و يستخدمون طرقا خاصة لتغذيتها حتى تنمو لأحجام أكبر و بمعدل أسرع من نموها الطبيعي .

ويستمتع بعض الناس بصيد الأسماك لمجرد المتعة، وكثير منهم يحبون السعي وراء أسماك الرياضة و تتصنف الأسماك التي تصاد للرياضة بمكرها و دهائا أو ببعض الصفات الأخرى التي تزيد من الإثارة و المتعة في صيدها وتشمل هذه الأسماك أنواعا من أسماك البحر العملاقة مثل سمك المرلين و السيف وأسماك المياه العذبة مثل سمك التونة².

1- <http://www.kenanaonline.com>

2 . مقابلة مع حراس السواحل ، حول مناطق الصيد البحري لميناء مستغانم ، يوم 26ماي 2004 على الساعة 9صباحا.

أهميتها الثروة السمكية في تحقيق الأمن القومي و الغذائي :

إن الأسماك من الأغذية المفيدة لصحة الإنسان حيث تحتوي على 20% من البروتين يمتاز هذا عن بروتين اللحوم الحمراء بارتفاع معامل الاستفادة منه حيث يحتوي و الأملاح على كميات كبيرة من الفسفور و الفيتامين الصوديوم والبوتاسيوم A ، D المعدنية وخاصة اليود و مما يفسر انه من الاطعمة المفيدة لتقوية الذاكرة ، كما يحتوي السمك على نسبة عالية من الفسفور ، فمائة غرام منه تحتوي 240.230 ملغ فسفور ، كما له اهمية بالغة في بناء و ترميم الأنسجة ، إذ يساعد العمود الفقري و الأسنان على النمو . كما يحتوي على عنصري الكلور و الكبريت و الكالسيوم المهمين للعظام كما تمتاز الاسماك بسهولة الهضم ، فلا تعد مصدر بروتيني فقط و إنما مصدر للدهون الضرورية لتوازن جسم الانسان ، غنية بأحماض دسمة ، مفيدة و غير ضارة يطلق عليها اسم أوميغا 3 . حيث هذه الأحماض لها فعالية كبيرة ضد الكثير من الأمراض الدموية و منع تجلط الدم بالطبع في إطار تغذية متوازنة (لحم . (OMIGA3) كتحسين الدور خضر . فواكه . سمك) كما أن الاسماك تحتوي على كمية من الدهون تختلف بحسب نوعها، كلما ارتفعت نسبة الدهون في السمك كانت أكثر فائدة للجسم فمثلا سمك البلطي يحتوي على 2.6 بالمائة من الدهون ، سمك التونة الخفيف المحفوظ بالزيت 8.21 بالمائة ، سمك السلمون 10.85 بالمائة ، سمك السردين المحفوظ بالزيت 27.27 بالمائة وسمك موسى 0.5 بالمائة من وزنه .

- و من المعروف علميا أنه يمكن تغطية احتياجات الفرد من اليود من خلال تناول كيلوغرام واحد من السمك فقط ، و بعد دراسة أجريت على سكان الإيسكيمو وجدو أن الأسماك التي فيها نسبة من الدهون مرتفعة تحتوي على مواد كيميائية تساعد على خفض الشحوم و الكولسترول الضار بالجسم بنسبة 33 بالمائة ، و تساعد على قلة احتمال انسداد الشرايين القلبية و يعود على الأسماك القيام بدورها في إمداد الشعوب الفقيرة بالبروتين الحيواني و تكشف الدراسات الحديثة على أن في آسيا تمثل الأسماك حوالي 30 بالمائة من البروتين الحيواني المستهلك كما وجد في بلدان كغانا و الملاوي أن استهلاك الأسماك 1.

1. مقابلة مع حراس السواحل ، حول مناطق الصيد البحري لميناء مستغانم ، يوم 26 ماي 2004 على الساعة 9 صباحا.

يزيد في التجمعات السكانية ، منخفضة الدخل كما تدخل الأسماك في العديد من الأطباق الطازجة أو المعلبة ، حيث توصي المنظمة العالمية للصحة OMS استهلاك السمك بنسبة 6,2 كلغ للفرد في السنة دائما في إطار تغذية متوازن 1 .
و للأسماك أيضا أهمية في حفظ التوازن الطبيعي ، حيث تأكل الأسماك النباتات و الحيوانات و بعد أن تموت تتحول هي نفسها إلى مادة غذائية لغيرها من الكائنات الحية الأخرى من نبات أو حيوان .

استدعى النشاط التجاري إنشاء مزارع سمكية لتربية أنواع معينة من الأسماك تستخدم غذاء ، ففي بعض الأقطار تربي في المزارع السمكية أسماك الشبوط و السلور و السالمون و التونة ، و يربي مزارعو الأسماك في برك ، و يستخدمون طرقا خاصة لتغذيتها حتى تنمو لأحجام أكبر و بمعدل أسرع من نموها الطبيعي .

الأسماك المفيدة الأخرى تصاد بعض أنواع الأسماك على نطاق تجاري رغم كونها غير صالحة غذاء للإنسان . هذه الأسماك تستخدم لصناعة الغراء و أغذية الدواجن و المواشي (مسحوق السمك و جريش السمك . السيلاج) و كذلك بعض المنتجات الأخرى . و يستخدم مايربو على ربع الإنتاج العالمي للأسماك لصناعة جريش السمك الذي يستفاد منه في صناعة غذاء الحيوانات أو استخراج زيت السمك . و يستخدم سمك الإسبرط . و تصنع في أمريكا الشمالية المنتجات السمكية من سمك الأنشوفة . و يستخدم مسحوق الأسماك أساسا غذاء للخنازير و الدواجن و الدواب .

و كثيرا ما يستخدم العلماء السمك الذهبي و غيره من أنواع السمك الصغيرة كحيوانات تجارب في البحوث الطبية لأنها لا تحتاج إلى مكان كبير أو عناية كثيرة كغيرها من حيوانات التجارب . فمثلا ، تستخدم مادة كيميائية تنتجها الأسماك الكروية لمعالجة مرض الربو 2 .

2-2- خصائص ميناء مستغانم:

1- أهداف ميناء مستغانم

- تأمين أحسن الظروف لعبور البضائع من حيث المدّة الزمنية، النوعية، الحماية والسعر.
- تقديم تسهيلات حقيقية (وسائل عبور ومعالجة وتخزين ذات كفاءة عالية).
- كون الأذان الصاغية لاهتمامات المتعاملين الاقتصاديين.
- تسيير أملاك الدولة.
- تسيير الاستثمار و تطوير ميناء مستغانم.
- استغلال الوسائل و التجهيزات المينائية.
- تنفيذ أشغال الصيانة و التهيئة و تجديد البنيات الفوقية للميناء.
- إصدار برنامج أشغال الصيانة و التهيئة و خلق بنيات مينائية بالتنسيق مع متعاملين آخرين متخصصين.
- تنفيذ عمليات الشحن و التفريغ و التشوين المينائية.
- تنفيذ عمليات القطر و الإرشاد والإرساء... الخ.
- تنفيذ كل العمليات التجارية، المالية، الصناعية، و العقارية المرتبطة بصفة مباشرة و غير مباشرة بالهدف الاجتماعي.

2 - مميزات ميناء مستغانم:

- موقع جيو إستراتيجي هام
- وفرة طرق مواصلات نحو منطقة خلفية تتألف من 12 ولاية
- محطات رسو متخصصة لسفن الأداء لتأمين الخطوط البحرية المنتظمة
- إنشاءات متخصصة لمعالجة ناقلات الحبوب، السكر، الخمر و ناقلات الزفت.
- قدرات تخزين مغطاة و غير مغطاة.
- حماية جيدة للبضائع
- تنوع طرق تسليم البضائع (السكة الحديدية، الطريق الأرضي و المساحلة الوطنية)
- بنى فوقية و تجهيزات وفق طموح المتعاملين الاقتصاديين
- إطارات و عمال مهينون و مدربون على عمليات الشحن و التفريغ
- ساعات عمل متواصلة: 24 سا/24 سا و 7 أيام/7 أيام

1. أنظر الملحق رقم 1 الصورة رقم 3 .

2.2. مؤسسة تسيير موانئ و ملاجئ الصيد فرع مؤسسة ميناء مستغانم (EGPPM Filiale de l'EPM)

يعتبر قطاع الصيد البحري من أهم القطاعات التي تخصصها الدولة باهتمام كبير حيث خصصت ما لا يقل عن 900مليار سنتيم للنهوض بهذا القطاع نظرا لاهميته الكبيرة في تحقيق الامن القومي و مصدر هام للدخل القومي

في شهر جانفي 2004، تم إنشاء مؤسسة تسيير موانئ وملاجئ صيد مستغانم في حقيبة شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" على شكل فرع لمؤسسة ميناء مستغانم.1

ولدت هذه المؤسسة بموجب إنعقاد مجلس الحكومة في 13 أوت 2003 المكرس لبحث تسيير موانئ وملاجئ الصيد وبمقتضى القرار رقم 02 الصادر بتاريخ 22 سبتمبر 2003 عن مجلس مساهمات الدولة الخاص بإسناد موانئ وملاجئ الصيد إلى شركة تسيير مساهمات الدولة "الموانئ" وبمقتضى القرار رقم 05 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2003 المتعلق بتثمين وتطبيق القرار السابق وبمقتضى الإجتماع العام الإستثنائي لمؤسسة ميناء مستغانم المنعقد في 20 جانفي 2004 الخاص بإنشاء هذا الفرع الذي يسهر على تسيير نشاط الصيد لميناء مستغانم و مينائي صلامندر وسيدي لخضر.2

. كما يحتوي الميناء على متلف أمواع السفن،سفن صيد صغيرة وسفن السردينية و السفن

الجيبية.3

1.أنظر الملحق رقم 1 الصورة رقم 3

2. مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية ، مكتب المالية و المحاسبة السيد "ولد عبد الرحمان محمد"

3. " عبد الناصر ياسين ، الأعلام البحرية تاريخها مهامها. "الجزء الأول .ص:90.89

3.2. انواع مناطق الصيد البحري (المسموحة و الممنوعة)

1. المناطق المسموحة :

. **منطقة الصيد الساحلية** :ويبدأ من الخطوط إلى مسافة 6 أميال بحرية {تقريبا 9.6 كلم }.

ويشترط على السفن التي تستغل هذه المناطق أن تحمل المواصفات التالية:

الطول يكون أقل من 24 متر .

قوة المحرك تكون 503حصان بخاري.

الحمولة تكون أقل من 90 طن .

ب . الصيد في عرض البحر :يكون ابتداءا من 6 أميال بحرية إلى 20 ميل بحري ، يشترط على

السفن التي تستغل هذه المنطقة أن تحمل المواصفات التالي:

الطول يكون أكثر من 24 متر .

. قوة قالمحرك تكون أكثر من 503حصان بخاري

. الحمولة تكون أكثر من 90 طن .

ج . الصيد الكبير : في أعالي البحار يبدأ من 20 ميل بحري ، و يتطلب في السفينة التي تستغل

هذه المنطقة أن تكون كبيرة .

2. المناطق الممنوعة الصيد :

قسمت التشريعات القانونية الجزائرية المناطق الممنوع فيها الصيد إلى عدة حالات ، و كل حالة بمعطيات و عوامل خاصة بها ، وذلك من خلال تصنيف مناطق البيئة البحرية إلى ثلاث مناطق:

1. المنطقة الساحلية .

2. منطقة الصيد في عرض البحر .

3. منطقة الصيد في أعالي البحار .

. كما يختلف تكييف المناطق الممنوعة للصيد باختلاف تشخيص نوعيتها حيث هناك مناطق

ممنوعة للصيد من حيث المكان ، وهذا يتحدد بعدم تجاوز الخطوط المرجعية و الأعماق

المنصوص عليها لكل منطقة عبر الساحل الجزائري.1

1. مقابلة مع حراس السواحل ، حول مناطق الصيد البحري لميناء مستغانم ،يوم 26ماي 2004 على

الساعة 9صباحا.

- . منطقة ممنوعة للصيد من حيث الزمان و هي مدة زمنية منصوص عليها قانونيا عبر كامل الشريط الساحلي الجزائري ، وهي فترة الراحة البيولوجية التي تبدأ من الفاتح ماي إلى غاية 31 أوت .
- . منطقة ممنوعة للصيد لأغراض البحث العلمي .
- . المنطقة الممنوعة للصيد بالنظر إلى الخصائص التقنية للسفن والتي تتمثل في الحمولة الإجمالية لا تفوق 90طن وطول إجمالي يقل عن 24متر وقوة محرك نقل عن 370كيلواط.
- . منطقة ممنوعة للصيد بالنظر لتواجد سفن صيد لا تقل المسافة بينهم عن 500م (أي بمعنى المسافة بين السفينة و الأخرى تكون محددة بطول 500م).
- . منطقة ممنوع الصيد بها لأنها تحتوي على أنواع بحرية نادرة .
- . منطقة ممنوع الصيد بها لكونها منطقة صناعية للمحافظة على صحة المستهلك .
- و من خلال ما قدم لنا من قبل حراس السواحل فيما يخص هذه الظاهرة فأكدو لنا على ضرورة توضيح الساحل المستغانمي حيث أنه يمتاز بأعماقه القصيرة .
- و هي مناسبة جدا لحياة الموارد البيولوجية حيث تتوفر على شروط الحياة الضرورية الضوء ، الحرارة ،و الغذاء خصوصا من الناحية الشرقية للميناء بحيث أن الأعماق لا تفوق 50م وتتواجد على بعد 5.2ميل بحري على الأقل يبدأ حسابها من الشاطئ ، بينما من الجهة الغربية لميناء مستغانم إلى غاية سيدي منصور فهي مناطق ممنوعة الصيد في كل زمان و مكان مهما يكن العمق إلى غاية حوالي 06ميل بحري فما فوق 1.

1.مقابلة مع حراس السواحل ، حول مناطق الصيد البحري لميناء مستغانم ،يوم 26ماي 2004 على الساعة 9صباحا.

أولاً: من حيث المكان :

حسب المادة 03 من القرار الوزاري المؤرخ في 24.04.2004 الذي يضبط حدود استعمال الشباك الجيبية السطحية، الشبه سطحية وشباك القاع في الزمان والمكان المعدل والمتمم بالقرار المؤرخ في 12.07.2004 على أنه يمنع الشباك الجيبية والسطحية وشباك القاع في كل زمان في الأعماق التي تقل عن 50 متر في المناطق المحددة كآتي :

كاف صلامندر إلى رأس كراميس .

و تنص المادة 04 من نفس القانون يمنع إستعمال الشباك الجيبية السطحية ، شبه سطحية و شباك القاع في كل زمان و مكان مهما يكن العمق داخل الخطوط المرجعية الآتية :

1. من رأس كربون إلى ستيديا .

2"الضوء الأخضر"شرق ميناء آرزيوإلى غاية كاف صلامندر .

ثانياً: من حيث الزمان :

تنص المادة 05 من القرار الوزاري المذكور أعلاه أنه يمنع إستعمال الشباك الجيبية السطحية و الشبه السطحية و شباك القاع في منطقة الصيد التي تقع داخل الأميال البحرية الثلاثة و التي تحسب إنطلاقاً من الخطوط المرجعية كما هي محددة في التنظيم المعمول به ليلاً و نهاراً ابتداءً من أول ماي إلى غاية 31 أوت من كل سنة .

ثالثاً : من حيث الخصائص التقنية للسفن :

و هي حالة تخض جميع أنواع السفن تنص المادة 02 من القرار الوزاري المؤرخ في 15 أوت 2004م، المحدد للمواصفات التقنية للسفن التي تنتشط في منطقة الصيد البحري الواقعة ما وراء الأميال البحرية الستة (06) في مفهوم الفترة الأولى من المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 418.03 المؤرخ في 13.12.2003 و المذكور أعلاه المواصفات التالية:

. حمولة إجمالية لا تفوق 90طن.

. طول إجمالي يقل عن 24متر .

. قوة محرك تقل عن 370كيلواط.1.

1. المادة 02 من القرار الوزاري المؤرخ في 15 أوت 2004م، المحدد للمواصفات التقنية للسفن التي تنتشط في منطقة الصيد البحري الواقعة ما وراء الأميال البحرية الستة (06)

تحمل إحدى المواصفات التقنية الآتية :

. حمولة إجمالية تفوق 90طن .

. طول إجمالي يفوق أو يساوي 24 متر .

. قوة محرك تفوق 370 كيلواط.

رابعا: منطقة ممنوعة للصيد إلا لأغراض البحث العلمي :

وهي منطقة تخص جميع السفن التي حددتها المادة 33 من المرسوم التنفيذي 418.03 المؤرخ في 2003.12.13م المحدد لشروط الصيد البحري بكيفياته.

خامسا: منطقة ممنوعة للصيد مع إحترام مسافة 5متر على الأقل بين الشباك و آلات الصيد:

و تنطبق هذه الحالة عندما تقوم سفينة ما باستعمال شباكها في منطقة معينة ثم تأتي سفينة ثانية تستعمل شباكها في نفس المنطقة مع عدم احترام مسافة 500م على الأقل .

كما أكد أغلب التجاوزات التي تم القبض عليها من قبل حراس السواحل في منطقة مستغانم الصيد في المناطق المحرمة بأنواعها ، ما أدى إلى تراجع الثروة السمكية و أرجع السبب في بعض الحالات إلى عدم إستخدام "الخرائط التقنية للملاحة"

والتي لها دور كبير في الإستغلال العقلاني للمساحات البحرية الموجهة للصيد بحيث تحدد ما يلي:

. الوضعية المناخية في عملية تنظيم استغلال الثروة الحية .

. تحديد المناطق المخصصة لمختلف الأنشطة في عرض البحر .

. تمكن من تحديد أعماق البحر و الخطوط المرجعية .

. تحديد المنطقة المخصصة للسفن الكبيرة(ما فوق 06أميال) عرض البحر .

. تحديد المنطقة المخصصة للسفن الصغيرة(منطقة 03أميال)منطقة ساحلية.

. تمكن من رصد الأخطار الملاحية أي الصخور التي تعترض السفن.

. تمكن من تحديد أروقة الملاحة البحرية و التجارية.

1. المرسوم التنفيذي رقم 481.03 المؤرخ في 2003.12.13 والمادة 03 في مفهوم الفقرتين 2 و 3 من

المادة 32 التي تنص "على قوانين فيما يخص مناطق الصيد البحري .

كما أكد نفس المتحدث أن جهاز حراس السواحل قام بمتابعة البيانات الموجودة على الخريطة، و الإنتقال الميداني عبر الخروج للبحر و تتبع الأعماق ، و هذا ما يفيد الخريطة أن الخريطة صحيحة بنسبة عالية جدا .

و مؤكد أن وجود هذه الخرائط أساسي على المساعدة الملاحية ، كما هو مبدأ أساسي يؤخذ بعين الخروج للبحر و من أهم الوسائل المساعدة على ذلك GPS .
لكن فعاليته تتوقف على وجود خريطة على متن السفينة فهذه الخريطة لها قوانين تحكمها من حيث تحديد مناطق الصيد ، تبدأ خطوط الأساس بمستغانم كما يلي :
غرب رأس كريون . كاف صلامندر . واد شلف . فار وليس . كاف لصفير . كاف العوا . رأس كراميس شرقا . 1

الصيد الجائر نوعان، نوع يهدد الأسماك الكبيرة بشكل يؤثر على تكاثر الأسماك، أما النوع الآخر يركز فيه الصيد على أحجام السمك الصغيرة التي لم تكتمل النمو بعد بحيث أن الصيد المفرط، أو الجائر يمارس على أعداد كبيرة من الأسماك الصغيرة الحجم التي لها قابلية لمزيد من النمو . 2.
فبالنسبة للجزائر لا يوجد هناك قوانين أو إجراءات تمنع أو تحدد عدد الخرجات إلى البحر أو الوقت المستغرق في عملية الصيد و عدد السفن 2.

1. أنظر في الملاحق (خريطة رقم 4 والخريطة رقم 3)

2. <http://or.wikipedia.org>

الفهرس

- إهداء

- كلمة شكر

- أ المقدمة
- ب الإشكالية
- ج أسباب إختيار الموضوع
- د أهمية الدراسة
- هـ أهداف الدراسة
- و تحديد المفاهيم

1- الفصل الأول : الموقع الجغرافي لميناء ميناء مستغانم .

- 12 1-1- نشأة مؤسسة ميناء مستغانم
- 15 1-2- الموقع الجغرافي لميناء مستغانم
- 16 1-3- قدرات الإستقبال و المعالجة

2 - الفصل الثاني : تخصص ميناء مستغانم في الصيد البحري .

- 22 2-1- خصائص ميناء مستغانم
- 23 2-2- مؤسسة تسيير موانئ و ملاجئ الصيد في ميناء مستغانم
- 24 2-3- أنواع مناطق الصيد البحري

3 - الفصل الثالث: واقع قطاع الصيد البحري في الجزائر.

- 31 3-1- الصيد البحري في الجزائر
- 34 3-2- وسائل و تقنيات الصيد البحري في الجزائر
- 38 3-3- أهمية الثروة السمكية

4- الفصل الرابع: الصيد البحري في مدينة مستغانم وكيفية النهوض بهذا القطاع.

- 43 1-4- الصيد البحري في مدينة مستغانم
- 44 2-4- موانئ المدينة و أسطولها البحري
- 46 3-4- توصيات للنهوض بقطاع الصيد البحري وأهم المشاريع المسطرة...
- 56 الخاتمة
- 66 الجيولوجيا

الفصل الأول

الفصل الأول:

1- الموقع الجغرافي لميناء مستغانم

1-1- نشأة مؤسسة ميناء مستغانم.

2-1- الموقع الجغرافي لميناء مستغانم.

3-1- قدرات الإستقبال و المعالجة .

الفصل الثاني

الفصل الثاني:

2- تخصص ميناء مستغانم في الصيد البحري

1-2- خصائص ميناء مستغانم .

2-2- مؤسسة تسيير موانئ وملاجئ الصيد البحري في ميناء

مستغانم

2-3- أهمية الثروة السمكية .

الفصل الثالث

الفصل الثالث:

3- واقع قطاع الصيد البحري في الجزائر

3-1- الصيد البحري في الجزائر .

3-2- أنواع مناطق الصيد البحري .

3-3- وسائل و تقنيات الصيد البحري .

الفصل الرابع

الفصل الرابع :

4- الصيد البحري في مدينة مستغانم و

كيفية النهوض بهذا القطاع

4-1- الصيد البحري في مدينة مستغانم .

4-2- موانئ المدينة و أسطولها البحري .

4-3- توصيات للنهوض بقطاع الصيد البحري و أهم

المشاريع المسطرة .

المقدمة

ازدادت أهمية الموانئ من خلال قطاع الصيد البحري الذي يلعب دورا فعالا في تنمية إقتصاد الجزائر حيث تعتبر الجزائر دولة مطلة على البحر الأبيض المتوسط بوجهة بحرية شاسعة تقدر ب 1200 كلم مقسم على 14 ولاية ساحلية و كذا وجود 31 ميناء صيد بحري فتح المجال للاهتمام بقطاع الصيد البحري ، ومن بين هذه الموانئ ميناء مستغانم الذي يعتبر أكبر وأهم ركيزة إقتصادية بالمدينة حيث ينقسم إلى قسمين ، الأول تجاري أما القسم الثاني فهو مخصص للصيد البحري ، إذ يتربع هذا القسم على مساحة 430 مم مربع ن بطاقة إستيعاب تصل إلى 1.800.000 طن ، كما يزخر الساحل المستغانمي بثروة سمكية معتبرة من حيث الكم و الجودة بإنتاج سنوي يفوق 3000 طن سنويا و 4200 وحدة صيد تخصص في صيد شتى انواع الاسماك مقدرة ب194 نوع هذا القطاع الذي اولت له الدولة الجزائرية أهمية كبيرة من أجل تلبية حاجيات السكان الغذائية من الأسماك ورفع مداخيل البلاد من العملة الصعبة من حيث الإنتاج السنوي على المستوى الوطني ، و مع هذا فقد شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة تراجع ملحوظ في كميات الإنتاج السمكي وهذا بفعل عدة عوامل منها طبيعية وبشرية و في هذا الصدد أوضح تدني مستوى الإنتاج من 400 ألف طن و مع نقصه أصبح 187 ألف طن ثم تراجع إلى 20 ألف طن سنويا لكن مع تعاضم النشاطات الغير الشرعية ، وفي ظل غياب الوعي و الرقابة وإحترام مواقع الصيد بات الوسط البحري في تدهور بالرغم من تطور قطاع الصيد البحري .

و للوقوف أكثر على حقيقة الصيد البحري ارتأينا الإحاطة لبعض حقائق هذه الظاهرة محاولين إبراز أهمية مواقع الموانئ وتأثيرها على قطاع الصيد البحري و كذا إبراز أهم الأسباب المؤدية من خلال دراسة المواقع المساعدة في عملية الصيد البحري و كذلك المناطق الممنوعة وحالة قطاع الصيد و ما يعيشه من مشاكل، فأخذنا ميناء مستغانم كنموذج للتقرب من الوضع ، و دراسته عن كتب .

فكانت مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية للمدينة وجهتنا الأولى ، إلى جانب زيارات ميدانية للميناء الرئيسي للمدينة بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع حراس السواحل ،كانت هذه الجهات مصدر للمعلومات التي أردنا الحصول عليها . لإزالة الغموض المحيط بهذا الموضوع .ساعدتنا تقنية الملاحظة و المقابلة على الكشف عن بعض الأمور، والأهم هو التعرف على ميناء مستغانم عن قرب ، و معرفة المهام التي يقوم بها في المجال التجاري و قطاع الصيد البحري فكانت هذه التقنية هي الأنسب لتناول الظاهرة بالوصف و التحليل ، و لقد قمنا بتقييم مادة بحثنا إلى عدة أقسام تستهل بمقدمة ، و تنتهي بخاتمة .

الفصل الأول تضمن نشأة ميناء مستغانم ،الموقع الجغرافي لميناء مستغانم و قدرات الاستقبال و المعالجة، أما الفصل الثاني احتوى على خصائص ميناء ،تسيير موانئ و ملاجئ الصيد البحري في الميناء و أنواع مناطق الصيد ، كما تضمن الفصل الثالث الصيد البحري في الجزائر ،وسائل و تقنيات الصيد البحري و أهمية الثروة السمكية، و أخيرا الرابع الرابع ينقسم الى شطرين، الشطر الأول يضم الصيد البحري لمدينة مستغانم و موانئها و اسطولها البحري ،أما الشطر الثاني تضمن أهم شئى على الإطلاق و هو المشاريع المسطرة من قبل الدولة و توصيات للنهوض بهذا القطاع.

الإشكالية :

تعتبر الموانئ من أهم الموارد على المستوى الإقتصادي نظرا للدور الذي تلعبه في قطاع الصيد البحري ، و تحقيق الأمن الغذائي و الدخل القومي ، و كذا دخول و خروج السلع عبر السفن و هذا لما تحتويه الموانئ من مساحات كبيرة و شاسعة تسمح بإرساء السفن و لهذا يجب إختيار الموقع الإستراتيجي ليساهم في إزدهار و نجاح الميناء ، فميناء مستغانم هو من أكبر الموانئ في الجزائر نظرا لموقعه الهام ، حيث يساهم هذا الميناء بشكل كبير في قطاع الصيد البحري ، نظرا لتوفر المنطقة على ثروة سمكية تمثل أكثر من 30% من المخزون الوطني، و من جهة اخرى نجد ان الدولة الجزائرية تقوم بتنشيط هذا القطاع سواء من حيث بناء موانئ جديدة و توفير الدعم المالي لها إلا أنها تعرف تراجعا ملحوظا فمن هنا نصل إلى إشكالية :

. كيف هي حالة ميناء مستغانم ؟

. ما هو واقع الصيد البحري في ولاية مستغانم ؟

. ما مدى تأثير الموقع الجغرافي على الصيد البحري ؟

. ماهي أحسن السبل و أفضل الطرق لإستغلال هذه الثروة ؟

. أسباب اختيار الموضوع:

تعد الموانئ من أهم المؤسسات التي تساهم في نمو إقتصاد البلاد على المستوى التجاري وكذا الصيد البحري، حيث يعتبر ميناء مستغانم من أكبر وأهم الموانئ المساهمة في قطاع الصيد البحري ، كما تعد الثروة السمكية من بين أهم الموارد التي تملكها الجزائر ، لكن الوضع الذي آلت إليه في الآونة الأخيرة دليل على تراجع منتوجها لأسباب مختلفة ما جعلنا نسلط الضوء على المواقع الإستراتيجية للموانئ و التعرف على كيفية تأثيرها على الصيد البحري، ومحاولة تجسيد الواقع الذي يعيشه قطاع الصيد البحري فمن البديهي أن تكون لنا دوافع إختيار موضوع دراستنا و منها أسباب ذاتية و أسباب موضوعية:

الأسباب الذاتية :

- . الرغبة في تناول موضوع راهن .
- . الإحتكاك بمختلف شرائح المجتمع ، و التعرف على ميناء مستغانم عن قرب.
- . حب الإطلاع و الكشف عنما يعانيه قطاع الصيد البحري من مشاكل، ورغبتنا في تسليط الضوء على الظاهرة .
- . الدافع للمساهمة في دراسة علمية ، و الكشف عن واقع البيئة البحرية و مواردها في الجزائر.

الأسباب الموضوعية :

- . حب الإطلاع و الكشف عنما يعانيه قطاع الصيد البحري من مشاكل.
- . معرفة أهم الأسباب التي أدت إلى تراجع الثروة السمكية .
- . تقييم الحلول و الإقتراحات و النصائح للخروج من مشكلة النقص .
- . تحديد واقع الصيد البحري .

. أهمية الدراسة :

إن الجزائر و بالتحديد الغرب الجزائري يزخر بثروة سمكية متنوعة و التي ساهم مخزونها الهام في البحر إلى تحقيق قيمة تجارية و إستهلاكية إقتصادية . كما أنها تحتوي على العديد من الموانئ التي تساهم في تطوير إقتصاد البلاد من خلال الدور الذي تلعبه في قطاع الصيد البحري ، أما على مستوى العلاقات فإن هذا القطاع فتح المجال لتطوير و تبادل الخبرات بين الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط.

كما نشير إلى الأهمية الإجتماعية لهذا الموضوع المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير مصدر بروتيني مهم ، و لهذا الموضوع يكتسي أهمية كبيرة ، والدليل على هذا هو إنشغال وسائل الإعلام في الآونة الأخيرة و ذلك بإبراز الواقع الذي يعيشه هذا القطاع ، وتناول الموضوع بشكل ينوه على أهمية المواقع الإستراتيجية للموانئ و كيفية تأثيرها على قطاع الصيد البحري.

أهداف الدراسة :

. لقد خصصنا دراستنا حول المواقع الإستراتيجية للموانئ و بالتحديد ميناء مستغانم وتأثيره في الصيد البحري وبالضبط الثروة السمكية في مدينة مستغانم وعلى هذا الاساس تمثلت اهداف دراستنا فيما يلي :

. الكشف عن أهمية الموضوع في العلاقات الإقتصادية .

. الإجابة عن تساؤلات عديدة حول ميناء مستغانم فيما يخص موقعه الجغرافي ، ، وكيفية تأثيره على الصيد البحري .

. معالجة موضوع الثروة السمكية في الجزائر عامة وفي مدينة مستغانم خاصة وتأثير ميناء مستغانم على الصيد البحري.

. الوقوف على الآثار السلبية للصيد الغير العقلاني (الصيد في المناطق الممنوعة ، الصيد بالديناميت و الصيد في أوقات الراحة البيولوجية للأسماك...) و كي يؤثر ذلك على البيئة البحرية .

. معرفة المشاكل والمصاعب التي يعاني منها قطاع الصيد البحري والإستراتيجيات المسطرة من قبل الدولة لترقية هذا القطاع .

تحديد المفاهيم :

قطاع الصيد البحري : هو أحد القطاعات الإقتصادية الهامة في الجزائرية يحتوي على 4200 وحدة تتخصص في صيد كل أنواع السمك المتوفرة و المقدرة ب 194 نوع و كذا وجود 31 ميناء صيد بحري في هذا القطاع ، و تمر على السواحل الجزائرية 122 ألف باخرة واثر هذا رسمت وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية إستراتيجية لنفسها تهدف إلى إستجابة للحاجات الغذائية المتزايدة و لرفع الصادرات و الدخل القومي في هذا المجال .

الثروة السمكية : تعد الثروة السمكية واحدة من اهم مصادر الطبيعة التي يستغلها الانسان منذ القدم عن طريق الصيد ، حيث يحصل الانسان على 14 بالمئة من البروتين الحيواني الذي يعتبر مصدر هام للغذاء و من لم يمكن أن تحقق الامن الغذائي كما انها مصدر هام للدخل القومي و الاقتصاد ،وهي من الثروات الحية المتجددة و تشكل المياه التي تعيش فيها ، حيث يتشكل في تجدها عاملين :

. تكاثر في مواسمها و إنتاجها لأفراد جدد في تجمعات سمكية .
. نمو الأسماك عام تلوى الآخر بشكل طبيعي بحيث يزداد وزن الأسماك و كتلتها الحيوية في المحيط المائي الذي تعيش فيه .

الصيد البحري: كل عمل يرمي إلى جمع الثروات المائية الحية بأي وسيلة كانت ولأي قصد كان .

مركب الصيد: كل وحدة عائمة تستخدم في الصيد البحري أو تصنيع الثروات المائية مهما كانت وسيلة تسييرها أو الغرض منها سواء للهواية أو للإحتراف .

المحميات المائية : المناطق التي يحضر فيها الصيد .

الصيد: كل من يمارس الصيد مرتجلا أو بواسطة سفينة صيد.

رخصة الصيد : البطاقة التي تصدرها الجهة مانحة الترخيص إلى كلا من مالك المركب أو الصياد، أو غيرهما من أفراد طاقم الصيد.1

1. مقابلة مع حراس السواحل ،حول المفاهيم الخاصة بالصيد البحري يوم 15ماي 2014على الساعة 11صباحا.

الصيد الجائر: من الناحية البيولوجية يعتبر تعدي مستوى 50 بالمائة من استغلال المخزون السمكي أو فيما يتعلق بأنواع منفردة ، أما الصيد الجائر للنظم البيئية فهو يتعلق بأنواع عديدة من مصادر مختلفة ، ومن الناحية الإقتصادية ،يعني إضافة وحدات صيد جديدة بالمصيد و هذا طبعا سيؤدي إلى انخفاض الكتلة الحية بالمصيد نتيجة لزيادة جهد الصيد.

الصيد الكبير : هو ذلك الصيد الممارس فيما وراء منطقة الصيد في عرض البحر .

المياه الداخلية : المناطق المائية التي تقع وراء خطوط الأساس التي يقاس منها البحر الإقليمي باتجاه اليابسة.

المياه الخاضعة للقضاء الوطني : هي المياه بمنطقة الصيد المحفوظة وفق تعريفها في التشريع المعمول به.

الجرف القاري : هو امتداد اليابسة تحت الماء ، تتميز هذه المنطقة بقلّة منسوب الماء فيها بمقدار 50 بالمائة و تنوع الحياة بها لأنها تتوفر على الشروط الملائمة للعيش الضوء **المخزونات السمكية :** هو مجموعة من أنواع الأسماك لها نفس خصائص النمو و تعيش في نفس البيئة حيث يمكن معرفة الأنواع، التفريق بينهما و تصنيفها .

البيئة البحرية: هي جزء من النظام البيئي العالمي تتكون من بحار ، محيطات و أنهار وما يتصل من كائنات حية سواء نباتية أو حيوانية .

المنطقة الساحلية: هي منطقة المحاذاة للشاطئ تحدد من 0 إلى 3 ميل بحري (ابتداء من الشاطئ).

منطقة عرض البحر : هي منطقة تحسب من 3 إلى 6 ميل بحري .

الصيد القاري : هو الصيد الذي يمارس في المياه الداخلية (سدود،مسطحات مائية).

الصيد في عرض البحر: هو الصيد الذي يمارس داخل المياه الخاضعة للقضاء الوطني

الميل البحري: هو وحدة قياس للمسافات في عرض البحار حيث 1ميل =1852م.

تقاسيم البحر: هي تقاسيم تحدد ثلاث مناطق داخل المياه البحرية الخاضعة للقضاء الوطني و هي :المنطقة الساحلية ،عرض البحر و البحر الكبير.

الخطوط المرجعية : هي خطوط وهمية تحدد عند نقطة العمق 50 متر 1.

1. نفس المرجع السابق مقابلة مع حراس السواحل .

الأختام

اللبان وغرافيتة

الخاتمة:

تلعب الموانئ دورا هاما في إزدهار و نمو الإقتصاد الوطني و ذلك من خلال الدور الذي تقوم به في القطاع التجاري و كذلك قطاع الصيد البحري الذي يقوم تحسين الوضعية المعيشية للسكان ،و تعد الثروة السمكية من أهم مصادر الحياة و تلعب دور كبير داخل النظام البيولوجي البحري ،كما انها تمثل مورد بروتيني هام للفرد ، ولكن في الآونة الأخيرة باتت هذه الثروة في تناقص مستمر . فالعديد من الأنواع السمكية التي كان يتم اصطيادها بكميات هائلة على طول الساحل الجزائري أصبحت اليوم غائبة ، فمن خلال تربعنا الميداني في ميناء مستغانم و الإحتكاك بمختلف الأطراف المعنية بالأمر اتضح لنا أن الموقع الإستراتيجي للموانئ يلعب دورا هاما في قطاع الصيد البحري أكثر من أي شئ آخر، حيث أن فقدان توازن الحياة البحرية و إنخفاض المردود يعود إلى أسباب عديدة تلعب دورا مهما في تناقص كميات الأسماك في سواحلنا ، فبالرغم من إحتلال ميناء مستغانم على موقع استراتيجي هام ، إلا أنه يحتوي على العديد من النقائص كعدم كفاية الأرصفة ،ومشكل التزاوج بين النشاط التجاري و الصيد البحري وهو أكبر مشكل يواجهه ميناء مستغانم ،وهناك أسباب أخرى كالصيد في المناطق الممنوعة وكذلك استعمال شباك غير قانونية و التلوث البحري الذي يعتبر الإنسان السبب الرئيسي لهذه الظاهرة .

فمن هنا نستخلص أن فقدان توازن الحياة البحرية وإنخفاض المردود السمكي راجع إلى العديد من العوامل البشرية على عكس العوامل الطبيعية ، فالموقع الإستراتيجي يلعب دورا هاما في قطاع الصيد البحري من حيث عمق المياه الذي يساعد في إيجاد أنواع مختلفة من الأسماك ، و يسمح أيضا بإرساء السفن و كذلك كاسرات الأمواج و الأحواض ، و كذلك أرصفة التخزين و طرق المواصلات ، لهذا يجب إختيار موقع الموانئ بعناية شديدة و بعد العديد من الدراسات .

لهذا السبب تقوم الدولة بمجهودات جبارة لتطوير الموانئ من خلال تخصيص مبالغ مالية ضخمة ، كما تسعى إلى تنظيم عملية الصيد البحري و تطويره عن طريق إطلاق مخطط إنعاش إقتصادي يتمثل في عدة مشاريع منها مشروع الميناء الجهوي قصد تخفيف الضغط على الميناء الرئيسي في إنتظار تدشين ميناء صلامندر.

. وفي الأخير نصل إلى أن الموقع الإستراتيجي للموانئ يلعب دورا هام في تفعيل الإقتصاد الوطني و تنمية قطاع الصيد البحري وهو يؤثر بالإيجاب على هذا القطاع ، ومع هذا يعرف الثروة السمكية تراجعا كبيرا لهذا يجب الابتعاد عن كل ما يسيئ إلى البيئة البحرية، كما لابد من دعم الوزارة الوصية لقطاع الصيد البحري و هذا حتى تحقق الجزائر أهدافها المرجوة و تحقيق الأمن القومي الغذائي و بالتالي دخولها عالم التصدير خارج قطاع المحروقات .

الأملاحق

- مصنف النصوص التنظيمية ، الصيد البحري و تربية المائيات ، الجزء الأول
طبعة 2004م

- وزارة الصيد البحري و الموارد الصيدية "الصيد البحري و تربية المائيات في
الجزائر " طبعة 2006م.

- الأعلام البحرية تاريخها مهامها " عبد الناصر ياسين " الجزء الأول مكتبة
زهراء الشرق.

- مقابل مع حراس السواحل لمدينة مستغانم .

- مديرية الصيد البحري و الموارد البشرية .

- مديرية الصيد البحري و الموارد الصيدية لمدينة مستغانم .

مقالات صحفة باللغة العربية :

عزاب نبيل ، مقال صحفي "الصيد البحري في الجزائر " ، 2010/07/30.

ح.نوال، مقال صحفي لجريدة المساء "تنظيم البيع و مركز المراقبة" 2010/1/6.

مذكرات التخرج:

- مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر - تخصص صحافة علمية

:أسباب تراجع الثروة السمكية في الجزائر (مستغانم نموذجا)

إعداد الطالبتين : محمد أمينة بشرى - مختارى هوارية - السنة :2010-2011

Kadari Ghachem "Les technique de Pêche utilisées en Algeri
édition: publisud ;janvie1984

Rene"La pêche maritime;La pêche fluviale et Moreux
pisciculture " édition :imprimerie de Montmartre ; Mars 1998

مقالات الصحف باللغة الفرنسية :

Bencherki Otsmane " La pêche va mal " ; Le Quotidien d'oran ;
Lundi 03 Janvier 2011

Allal "L'algerie a importé 25.000 tonnes de Bekkai en 2009 .

Poissons

-wabographie:

<http://Almontada.net> -

<http://chourouk.online.com> -

<http://djazairess.com>

<http://Kenanaonline.com>

<http://www.step-eng.com>

<http://wikipedia.org>

<http://www.RadioAlgérie.dz>

<http://www.moheet.com>

<http://www.fao.org>

<http://From.zira.net>